

Distr.: General
12 December 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيس
الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لتوجيه انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تفاقم السياسات والممارسات الإسرائيلية
غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي لا تزال تسبب للسكان المدنيين
الفلسطينيين المشقة والمعاناة وتقوض آفاق السلام، وتجعلها أبعد منالاً من أي وقت مضى.

وفي الفترة التي انقضت منذ رسالتي الأخيرة، فقدّ المزيد من الأسر الفلسطينية أراضيهم ومنازلهم
من جراء الاحتلال الذي لا هوادة فيه وبفعل ضم الأراضي بحكم الواقع، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة
وحولها؛ واعتُقل المزيد من المدنيين وتعرضوا للسجن والتعذيب؛ وقُتل وشوّه المزيد من الأبرياء، بمن فيهم
الأطفال والنساء والمتظاهرون السلميون، على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين؛ وأُحرق الدمار
بالمزيد من الأسر بسبب الحصار اللاإنساني المفروض على غزة وبسبب غيره من تدابير العقاب الجماعي
التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال. وفي ظل ذلك، فقد تضاءلت أكثر آمال الشعب الفلسطيني
في أن ينتهي هذا الاحتلال غير القانوني وأن تُعمَل حقوقه، بما فيها حقه في تقرير مصيره ونيل حريته،
وأن يتحقق السلام العادل عمّا قريب.

وهذا اليأس المتزايد إنما يُوّجج التوترات الشديدة فعلاً ويفاقم الحالة الخطيرة الشديدة التآزم
أصلاً. ونحث المجتمع الدولي على أن يولي هذا الوضع ما يقتضيه من اهتمام عاجل، بما يتناسب
مع المسؤوليات والالتزامات السياسية والقانونية والأخلاقية المتعلقة بضمان إيجاد حل عادل ودائم للنزاع
الإسرائيلي - الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، في الوقت الذي يستعد فيه مجلس الأمن للنظر في تقريره الفصلي الأخير لعام
٢٠١٩ عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وفي أعقاب اعتماد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارها



بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، لا جدال في أن عدم امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وعدم مساءلتها عمّا ترتكبه من انتهاكات جسيمة مستمرة يعجلان بما تشهده الحالة من تدهور حاد. والمسؤولون الحكوميون الإسرائيليون، إذ يُجرهم انعدام مساءلتهم واستمرار المداراة عليهم، يعضون في اتباع سياسات غير قانونية وتطبيق إجراءات مدمرة، بل يتبجحون بنيتهم حرق القانون الدولي.

ففي الأسبوع الماضي، هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بضم الأراضي من جديد، معلنا في ٥ كانون الأول/ديسمبر أن إسرائيل لها "كامل الحق" في ضم غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة، إذا ما قررت ذلك، في انتهاك صارخ للحظر الدولي للاستيلاء على الأراضي بالقوة. وفي الأسبوع الماضي أيضا، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لإنشاء مستوطنة إسرائيلية جديدة في قلب مدينة الخليل، في شارع الشهداء بالبلدة القديمة؛ وهو المكان حيث كانت توجد من قبل السوق المركزية للمدينة وكانت الحياة الاقتصادية والاجتماعية مزدهرة، لكن الفلسطينيين طُردوا منه بالقوة ومُنعوا من الوصول إليه بعد مذبحه عام ١٩٩٤ التي قُتل فيها ٢٩ فلسطينيا على أيدي مستوطن إسرائيلي متطرف أطلق عليهم الرصاص وقتلهم وهم يصلون صلاة الفجر في الحرم الإبراهيمي بالمدينة.

وهذه الخطط الاستفزازية غير القانونية لا يمكن أن تمر دون رادع. بل يجب إدانتها بشدة ويجب مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تفي بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن توقف جميع أنشطتها الاستيطانية وتدابير ضم الأراضي بحكم الواقع، وقفا فوريا كاملا. وهذا أمر لا بد منه للتخفيف من حدة التوترات، ووقف تدهور الوضع، وإنقاذ فرص السلام.

ومن الواضح أن هذا المخطط الاستعماري الأخير إنما يروم، كما يتباهى بذلك الوزراء الإسرائيليون، إنشاء كتلة متجاورة من المستوطنات في البلدة القديمة كي يُضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين فيها. وقد نُقل بالفعل ما لا يقل عن ٧٠٠ مستوطن إسرائيلي بشكل غير قانوني إلى المدينة ليعيشوا ضمن أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ فلسطيني يقيمون فيها. وما زال هؤلاء السكان الفلسطينيون يعيشون في ظل أشد الظروف القمعية والقسرية التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلية وغالبية أولئك المستوطنين، الذين يُعرفون بتطرفهم الديني وتعصبهم.

والواقع أنه بعد مذبحه عام ١٩٩٤، طُرد جل الأسر الفلسطينية من منازلها في شارع الشهداء، كما أقفلت قوات الاحتلال محلاتهم التجارية واستخدمت اللحام لتعليقها. ووضع المستوطنون المتطرفون عندئذ اليد على العديد من المنازل المفرغة، ثم جرى لاحقا الاستيلاء بالقوة على بعض المنازل التي ظل الفلسطينيون يسكنونها. وفي حين أن الإسرائيليين ومواطني الدول الأخرى يجوز لهم الوصول بحرية إلى المنطقة، فإن العائلات الفلسطينية القليلة التي ما زالت تعيش هناك يتعين عليها أن تعبر نقاط التفتيش العسكرية للوصول إلى منازلها وتعرض، بشكل روتيني، للمضايقات والتخويف والتعنيف على أيدي المستوطنين المتطرفين. وقد رصد هذا الوضع ووثقه بدقة الوجود الدولي المؤقت في الخليل ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والعديد من منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك عدة منظمات منها منظمة هيومن رايتس ووتش والمنظمتان الإسرائيليتان "بتسيلم" و "كسر جدار الصمت".

وإن هذه الخطط الاستفزازية وغير القانونية تكشف مرة أخرى حقيقة صارخة مفادها أنه، على الرغم من كون المذبحه قد ارتكبت على يد مستوطن إسرائيلي ما زال يمجّد ويُحتفى به من قبل جماعات

المستوطنين المتطرفين، فالسكان الفلسطينيون هم الذين يُعاقبون، دون أن يُجبر ضررهم أو يُمكّنوا من الانتصاف، وذلك في ظل مواصلة السلطة القائمة بالاحتلال التصرف مع الإفلات التام من العقاب، مستغلة بلا استحياء قصور المجتمع الدولي المستمر دون مساءلتها.

ونقرُّ برفض المجتمع الدولي هذه السياسات والإجراءات غير القانونية رفضاً واضحاً وبأغلبية ساحقة، ولا أدل على ذلك مما شهده مجلس الأمن مؤخراً جداً، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، من إعادة تأكيد تكاد تكون مُجمَعاً عليها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في ما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل وتهددها بضم الأراضي، لكن من الواضح أن هذه التصريحات لا تكفي.

ونؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة لمحاسبة إسرائيل على ازديادها الصارخ للمجلس واستمرار انتهاكاتهما ضد الشعب الفلسطيني وفي أرضه. وإن هذه الانتهاكات تسبب معاناة إنسانية عميقة وتلغي جدوى وإمكانية تفعيل حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وتتناقض مع توافق الآراء الدولي الطويل الأمد بشأن معايير السلام والأمن العادلين والدائمين بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ونناشد من جديد المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يفي بالتزاماته في هذا الصدد. ويجب على مجلس الأمن أن ينفذ قراراته دون استثناء، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي دعا فيه إلى عدة أمور منها الوقف الفوري والكامل لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك وقف جميع أعمال الاستفزاز والتحرير والعنف والإرهاب ضد المدنيين. ولا يمكن للمجلس أن يستمر في إهمال واجباته المنصوص عليها في الميثاق عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين. فمستقبل السلام والأمن والاستقرار للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ومنطقة الشرق الأوسط ككل يتوقف على هذا الأمر.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٧٧ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ (A/ES-10/829-S/2019/876) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السكرتير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة